القيم في مشاريع الجامعات:
رؤية ناظمة لأسئلة التنظير وقواعد الممارسة

خالد الصمدي*

الملخص

تعرض هذه الدراسة ملاحظات واستنتاجات أوَّلية عن مكانة القيم في مشاريع الجامعات، وتُقدِّم أفكاراً تُعِين على بناء رؤية شاملة لدمج القيم في مشاريع الجامعات، على اختلاف مجالاتها التعليمية والبحثية، وزيادة درجة الوعي بأهميتها، عن طريق الارتقاء بجودة التعليم والبحث في الجامعات، وقد تكون محاورها مجالاً لاشتغال الباحثين والدارسين على وجه التفصيل. وتتحدَّد العناصر الأساسية للدراسة في تقديم قواعد ومبادئ تساعد على بناء هذه الرؤية الناظمة، وتجعل مسألة القيم في الجامعات جزءاً لا يتجزَّأ من مشاريعها بمنطق مُندمِج؛ سواء كان ذلك على مستوى الرؤية والرسالة والأهداف، أو على مستوى التعليم الجامعي، أو على مستوى البحث العلمي، أو على مستوى الحكامة في التسيير والتدبير. يلي ذلك تقديم بعض الخيارات التربوية والقانونية التي تتيح تنزيل هذا المشروع إلى واقع الممارسة.

الكلمات المفتاحية: القيم الأكاديمية الحاكمة، مشاريع الجامعات، معايير الجودة والاعتماد في الجامعات، شبكات مُؤشِّرات التقييم، التقييم الداخلي، التقييم الخارجي.

---

* دكتوراه في الدراسات الإسلامية، ودبلوم المدرسة العليا للأساتذة في التربية، أستاذ التعليم العالي في المدرسة العليا للأساتذة بتطوان في جامعة عبد الملك السعدي، المملكة المغربية، كاتب الدولة السابق الـمُكلَّف بالتعليم العالي والبحث العلمي في المملكة المغربية. البريد الإلكتروني: samadikh@yahoo.fr

تم تسلُّم البحث بتاريخ 1/ 2/ 2021م، وقُبِل للنشر بتاريخ 1/ 8/ 2021م.

الصمدي، خالد (2021). **القيم في مشاريع الجامعات: رؤية ناظمة لأسئلة التنظير وقواعد الممارسة**، مجلة "الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلد 27 العدد 102، 141-177.

DOI: 10.35632/citj.v27i102.5979

كافة الحقوق محفوظة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي 2021 ©

مقدمة: إشكالية الموضوع

يحضر موضوع الإنسان في معظم الدراسات والبحوث المهتمة بالعمران، التي تلتقي جُلُّها في إثارة الأسئلة الـمُرتبِطة به، من حيث: ماهيته، ومُكوِّنات شخصيته، ووظيفته، ومصيره، ثُمَّ كيفية تأهيله، واستثمار كل طاقاته في أداء وظيفته في إعمار الكون باستدامة وتوازن. ويرتبط ذلك أيضاً بدراسة مفاهيم مركزية كبرى تُشكِّل خارطته الفكرية والمفاهيمية، ومنها: مفاهيم الإصلاح والفساد، والتوازن والطغيان، والاعتدال والإسراف، والإتقان، والإخلاص، وأضرابها. وغير خافٍ علاقة كل هذه المفاهيم بمنظومة القيم الحاكمة التي تضمن توازن العمران، واستدامة الاجتماع البشري، وتعايشه، وتساكنه.

تناولت عدد من الدراسات والبحوث هذه القضايا الفلسفية والفكرية بالدرس والتحليل والبحث، مثل: كتاب "منظومة القيم العليا: التوحيد والتزكية والعمران" للدكتور فتحي حسن ملكاوي، وهو من منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي (2013م)، وكتاب "فلسفة الاجتماع في الشريعة الإسلامية: دراسة تأصيلية في الموازنة بين حتمية الاختلاف وضرورة الاجتماع" للدكتور ماهر بن محمد القرشي، وهو من منشورات مركز نماء في بيروت (2014م).

وقد تأسَّست الجامعات الحديثة، بما فيها من تخصُّصات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لتكون فضاء يتناول هذه القضايا؛ سواء على مستوى التكوين والتدريب، أو على مستوى البحث العلمي. وجعلت من أهدافها، إلى جانب الارتقاء الفكري والحضاري والعلمي، تزويد المجتمع بأفراد وأُطر مُؤهَّلة، تجمع إلى جانب الكفاءة العلمية والمهنية التشبُّع بمنظومة قيم مُوجِّهة للفعل والتصرُّف والسلوك في ميادين العمل المختلفة.

وتستند المنظومة القيمية في مشاريع الجامعات، التي أُعلِن عنها في رؤيتها ورسالتها وأهدافها، إلى مرجعيات ثقافية وحضارية مُعيَّنة، وخيارات وتوجُّهات مُحدَّدة، تنسجم مع خصوصيات محيطها وحاجاته التنموية. وتسعى الجامعات إلى ترسيخ هذه القيم عن طريق مجموعة من الممارسات

العملية؛ سواء في لوائحها القانونية، أو في أنشطتها الإشعاعية؛ إذ تَعقد ندوات علمية مُتخصِّصة تنتهي إلى إصدار توصيات تُركِّز على أهمية تعديل سلوكات الطلبة؛ إمّا باقتراح تطوير القواعد والتشريعات القانونية الضابطة وتشديدها، وإمّا بفتح أبواب الجامعات أمام الأنشطة المدنية المختلفة، مثل احتضان الندوات والمحاضرات في الموضوعات الفكرية والثقافية الشائكة، التي تشارك فيها نخب فكرية تعمل على مقاربة الموضوعات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، بقواعد علمية تعلي من شأن الحوار وحرية التعبير؛ ما يُعزِّز القيم الجامعية المذكورة آنفاً.

وبالرغم من أهمية هذه الأنشطة في الفضاء الجامعي، ودورها في التوعية والإرشاد، فإنَّ حضور القيم بشكل مُندمِج في مشاريع الجامعات وبرامجها التنفيذية يطرح -في نظرنا- إشكاليتين:

1. القيم في مشاريع الجامعات وإشكالية التنظير والممارسة:

إذا كانت الجامعات تستحضر في وثائقها الـمُؤطِّرة لمشروعها، التكامل بين الأبعاد الحضارية القيمية، والمهارية المهنية، مع مراعاة خصوصية محيطها الفكرية والثقافية والاقتصادية، والاستجابة لحاجاته التنموية، فإنَّ سؤال التنزيل والتفعيل الـمُتكامِل يظل مطروحاً؛ إذ نُلاحِظ أنَّ معظم الأهداف الـمُعلَنة ذات الصلة بالمعارف والمهارات المهنية تُحوَّل غالباً إلى إجراءات تنفيذية قابلة للقياس والتقويم وَفق معايير الجودة الـمُعتمَدة؛ استجابةً لحاجة سوق الشغل، ومواكبة للتحوُّلات والتطوُّرات التي تعرفها المهن على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أمّا الأهداف ذات الصلة بمجال الهُوِيَّة والانتماء، التي تشمل كل ما يتعلَّق بالاختيارات القيمية، فإنَّها تُنزَّل عملياً من دون انتظار مختلف الفاعلين والمهتمين بمجال القيم؛ سواء تعلَّق الأمر بتنزيلها في البرامج والمناهج التعليمية الجامعية على اختلاف مستوياتها وتخصُّصاتها الدراسية العلمية والمهنية، أو ببرامج تدريب الـمُتخصِّصين في دمج القيم في المنظومات التربوية بكل مُكوِّناتها، أو بالبرامج الـمُقترَحة لتأهيل (واستكمال تأهيل) القيادات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية العاملة في المجتمع أثناء الخدمة، أو في الأنشطة ذات الصلة بخدمة المجتمع.

وهذه المكانة غير الـمُتكافِئة للقيم في مشاريع الجامعات مردُّها -في تقديرنا- الفلسفة السائدة التي تَعُدُّ الاشتغال بالقيم شأناً وجدانياً فردياً قد يكتسبه الشخص من مصادر مُتعدِّدة ومختلفة، ويتمثَّله وَفقاً لقناعاته ومصادره الذاتية، من دون حاجة إلى مُخطَّطات وبرامج عمل في الجامعات، قد تكون على حساب التدريب المعرفي والمهاري الذي يُعَدُّ في نظر بعض الباحثين صُلْب رسالة الجامعة ومنتهاها. وكذلك تُعْزى هذه المكانة غير الـمُتكافِئة للقيم إلى غياب رؤية واضحة لكيفية دمج القيم في مشاريع الجامعات؛ سواء على مستوى المناهج الدراسية، أو على مستوى البحث العلمي، إضافةً إلى الاعتقاد بصعوبة إيجاد قاعدة قيمية مُوحَّدة لدى كل روّاد الجامعة من طلبة وأساتذة وباحثين؛ نظراً إلى تعدُّد القناعات والمرجعيات وتنوُّعها الـمُرتبِط بتعدُّد روافد الجامعة، ولا سيّما الجامعات المفتوحة أمام جنسيات مختلفة، ومُتعدِّدة الثقافات والحضارات.

فكل هذه التجلِّيات تجعل القيم حبيسة ديباجة الوثائق الـمُؤطِّرة لمشروع الجامعة في صورة أهداف وغايات، ويظل أمر التطبيق والتنفيذ منوطاً بمبادرات الأفراد، مع ترجمة بعض الأساسيات القيمية إلى قواعد قانونية آمرة، تُعَدُّ مخالفتها إخلالاً بالواجب المهني الذي قد يُعرِّض صاحبه للمساءلة.

2. إشكالية على مستوى توجُّهات البحث العلمي في مجال القيم:

من الـمُلاحَظ تعدُّد الرؤى التي طُرِحت في أعمال الندوات الـمُتخصِّصة في موضوع القيم؛ ومن ذلك الندوة العلمية الدولية الموسومة بـ "القيم الإسلامية ومناهج التربية والتعليم"، التي نظَّمها المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، في الرباط أيام (21-23) من شهر نوفبر (تشرين الثاني) عام 2005م، وشارك فيها خبراء من ثلاثة عشر بلداً، بثلاث وعشرين ورقة علمية، صدرت ضمن العدد الأوَّل من مجلَّة "البصيرة التربوية"، وهي من منشورات طوب بريس في الرباط عام 2006م، إلى جانب أعداد خاصة لمجلّات علمية محكمة للموضوع، مثل مجلَّة "علوم التربية" التي تُصدِرها كلية علوم التربية التابعة لجامعة محمد الخامس

بالرباط؛ إذ أفردت عدداً خاصاً لموضوع التربية على القيم (العدد 21)، اشتمل على أربعين ورقة علمية في هذا المجال، عرضت صورة عن القضايا والموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين، والمقاربات الـمُتَّبَعة في إنجازها، وطبيعة الخلاصات والتوصيات التي انتهت إليها منشورات عالَـم التربية (2012م).

وباستقرائنا البيانات التي وفَّرتها بعض المكانز العلمية الإلكترونية الـمُتخصِّصة في التربية، مثل مكنز شبكة المعلومات العربية التربوية (شمعة)، واستناداً إلى الخلاصات التي انتهى إليها كلٌّ من الدكتور فتحي حسن ملكاوي، والدكتور أحمد سليمان عودة في دراستهما التشخيصية: "موقع القيم في التعليم الجامعي" -التي قُدِّمت في أعمال الندوة الدولية التي نظَّمها المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان، ثُمَّ عرفت انتشاراً واسعاً في الكشّافات والفهارس الإلكترونية التي تُعْنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالقيم، بوصفها من الأوراق القليلة التي تناولت هذا الموضوع بالتشخيص، وقدَّمت قراءة استشرافية لمكانة القيم في الجامعات (انظر الملحق1 حول بعض الدراسات لواقع التدريس والبحث في موضوع القيم) - فقد تَبيَّن لنا أنَّ البحوث ذات الصلة بالقيم في الجامعات ومراكز البحث تُركِّز -في جزء كبير منها- على الدراسات التحليلية الوصفية للقيم لدى شباب الجامعات (انظر الملحق2)، أو لدى أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية، من حيث التصوُّرات، والتمثُّلات، والسلوكات (انظر الملحق3). وكذلك صدور تقارير عن مراكز بحوث مُتخصِّصة في العلوم الإنسانية والاجتماعية تتبع للجامعات، وترصد التحوُّلات والتطوُّرات التي تطرأ على منظومات القيم في المجتمعات، بوصفها مُؤشِّرات للتحوُّلات الفكرية والثقافية التي يستفاد منها في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الصعيدين: الإقليمي، والدولي.

ومن التقارير الدولية الـمُنتظَمة في هذا المجال: تقرير "مسح القيم العالمي"؛ وهو استقصاء للتغيُّرات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي تتعرَّض لها المجتمعات الإنسانية. ويهدف الاستقصاء إلى بيان مدى تأثير هذه التغيُّرات في القيم والمعتقدات الأساسية لجمهور (70) دولة من القارات

الست، يُمثِّلون ما نسبته 80٪ من سكّان العالَم، وذلك بإشراف عالِم الاجتماع الأمريكي رونالد إنجلهارت، الذي أفرد العدد (1455) لموضوع القيم من منظور القاطنين في العالَم الإسلامي والشرق الأوسط. وهو عمل بحثي شارك فيه مجموعة كبيرة من الباحثين الـمُتخصِّصين في ميدان العلوم الاجتماعية، وعُرِف باسم مسح القيم العالمي.

وقد حظيت المجتمعات الإسلامية باهتمام القائمين على هذا المشروع؛ إذ شمل المسح بعض الدول الإسلامية في الأعوام 2001م، و2004م، و2006م، بوصفه جزءاً من الموجة الرابعة والموجة الخامسة لمسح القيم العالمي في جمهورية مصر العربية، والأردن، والسعودية، وإيران، والمغرب، وألبانيا، والجزائر، وإندونيسيا، وأذربيجان، وبنجلادش، وباكستان، وتركيا، والعراق. وقد تضمَّن العدد أمثلة على دراسات أُجرِيت في معظم هذه الدول، وعكست التحوُّلات الاجتماعية المصاحبة للتغيُّر القيمي داخلها.

وفي السياق نفسه، ركَّزت بحوث أُخرى على دراسة أثر ضمور القيم في سلوكات طلبة الجامعات، وتحليل ما ينجم عنها من مظاهر سلبية تمسُّ الحرم الجامعي وقدسيته، مثل: العنف، والتطرُّف، والإقصاء، وكل ما يُناقِض القيم الجامعية القائمة على الحوار، والتعايش، وقبول الاختلاف، وتقدير الاجتهاد، والابتكار، والإبداع، وغير ذلك من مزايا الفضاء الجامعي التي تنسجم ورسالة الجامعة (انظر الملحق 4).

ومن الـمُلاحَظ وجود شُحٍّ في الدراسات والبحوث التي تناولت بالبحث والتقييم مكانة القيم في مشاريع الجامعات؛ تنظيراً، وممارسةً، لِما يطرحه المجال من قضايا شائكة وأسئلة قد تفضي أحياناً إلى نتائج مُحرِجة، أو غير قابلة للتعميم، أو صعوبات في مسار الإنجاز، ولا سيّما ما يتعلَّق بالحصول على البيانات والمعطيات، فضلاً عن صعوبة تحديد الـمُؤشِّرات الـمُعتمَدة في التقييم. وتبدو هذه الصعوبات جليَّة حين يتعلَّق الأمر بتقييم ما تُوفِّره الجامعات -مثلاً- من حرية أكاديمية، أو استقلالية، ونزاهة، وشفافية، وتكافؤ في الفرص، مُمثَّلةً في قوانينها ولوائحها التنظيمية، وعلاقة ذلك بالممارسة العملية الأكاديمية والإدارية، وهو ما يُمثِّل الإشكالات التي يتعيَّن على البحث العلمي أنْ

ينظر إليها في مجال القيم؛ لفكِّ ألغازها، وتجاوز صعوباتها. وهذا يتطلَّب شجاعة أكاديمية مُسلَّحة بأدوات البحث العلمي.

ونشير في هذا الصدد إلى بعض الدراسات والبحوث التي اقتحمت العقبة، فركَّزت على تتبُّع قيم مُحدَّدة وتقييمها في مشاريع الجامعات:

أ. في مجال قيم الحرية الأكاديمية:

الدراسة الموسومة بـ"الحرية الأكاديمية في الجامعات" لنبيل بدران الغريب، وهي منشورة ضمن عدد خاص من مجلَّة "الدراسات في التعليم الجامعي" (الغريب، 2015). وفيها تناول الكاتب المسار التاريخي لموضوع الحرية الأكاديمية الذي نال اهتمام المنظمات غير الحكومية، ومنظمة الأُمم المتحدة. ثُمَّ عرض لمفهوم "الحرية الأكاديمية"، وعلاقتها بالحريات الأُخرى (مثل: حرية الفكر، والإبداع)، والحريات المدنية العامة، مثل: حرية الرأي، والتعبير، والبحث العلمي، وتكوين الجماعات، والاجتماعات. وكذلك علاقة الحرية الأكاديمية باستقلالية الجامعات أكاديمياً ومالياً وإدارياً، وأثر ذلك في الحرية الأكاديمية للطالب والأستاذ. ثُمَّ تناول بالدرس والتحليل إعلان ليما بخصوص الحرية الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالي (1988م)، وأثر ذلك في تطوير المسارات التنظيمية للبحث العلمي.

ب. في مجال ترسيخ قيمة الشفافية والنزاهة في مشاريع الجامعات:

البحث الموسوم بـ"رؤية مستقبلية لتعزيز قيم النزاهة بجامعة جنوب الوادي من وجهة نظر هيئة التدريس" للدكتور عبد الرحمن أبو المجد رضوان محمد. وفيه تناول بالدراسة قيم النزاهة، وسُبُل تعزيزها في التعليم الجامعي، إلى جانب دراسة حالة جامعة جنوب الوادي بمصر، التي خلُص فيها إلى ضرورة بناء رؤية عملية تُعزِّز قيم الشفافية والنزاهة في جميع مرافق الجامعة وخدماتها (محمد، 2018).

ت. في مجال ترسيخ قيمة الحوار في المناهج التعليمية الجامعية:

البحث الموسوم بـ"مستوى تضمين مُقرَّرات الثقافة الإسلامية لقيم الحوار الواجب توافرها لدى طلاب الجامعة: دراسة حالة جامعة القصيم بالسعودية" لأحمد بن محمد التويجري (التويجري، 2018). وقد نُشِر هذا البحث ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي حمل عنوان: "منظومة القيم وأثرها في تنمية قيمة الحوار وتعزيز الإرشاد التربوي والوساطة الأُسرية "، وعُقِد في مدينة نوفي بازار بصربيا عام 2018م، وهدف إلى تحديد قيم الحوار الواجب توافرها في طلبة الجامعة، ثُمَّ تعرُّف مستوى تضمينها في مُقرَّرات الثقافة الإسلامية التي تُدرَّس لطلبة المرحلة الجامعية، ومنها طلبة جامعة القصيم بالمملكة العربية السعودية. وانتهى البحث بتقديم تصوُّر مُقترَح يختصُّ بإبراز قيم الحوار في مُقرَّرات الثقافة الإسلامية.

إنَّ ندرة هذه البحوث القيِّمة التي عرضت لموضوع القيم تُؤكِّد الحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول قيماً أكاديميةً مركزيةً أُخرى (مثل: الاجتهاد، والإخلاص، والعدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وتحمُّل المسؤولية، وحفظ السرِّ المهني)، ثُمَّ توظيف نتائجها في بناء مشروع مُتكامِل يدمج القيم في مشاريع الجامعات.

وتروم هذه الدراسة تقديم بعض الأفكار التي تُعِين على بناء رؤية شاملة لدمج القيم في مشاريع الجامعات على اختلاف مجالاتها التعليمية والبحثية، وزيادة درجة الوعي بأهميتها عن طريق الارتقاء بجودة التعليم والبحث في الجامعات، وتقديم مُقترَحات عملية في كيفية تنزيلها وتنفيذها على أرض الواقع، علماً بأنَّ محاورها قد تكون مجالاً لاشتغال الباحثين والدارسين. وهذا كله يتطلَّب الإجابة عن الأسئلة الآتية:

– كيف يُمكِن بناء رؤية ناظمة لدمج القيم في مشاريع الجامعات استناداً إلى مُقدِّمات مفاهيمية ومنهجية؟

– كيف نجعل موضوع القيم جزءاً لا يتجزَّأ من مشاريع الجامعات بمنطق مُندمِج؛ سواء كان ذلك على مستوى الرؤية والرسالة والأهداف، أو على مستوى التعليم الجامعي، أو على مستوى البحث العلمي، أو على مستوى الحكامة في التسيير والتدبير؟

– ما الخيارات التربوية والقانونية التي يُمكِن بها تنزيل هذا المشروع على واقع الممارسة؟

إنَّ إجابات هذه الأسئلة تنتظم في المحاور الآتية:

– دمج القيم في المنظومات التربوية؛ مُقدِّمات مفاهيمية.

– قواعد منهجية لدمج القيم في رؤى الجامعات ورسالاتها وأهدافها.

– خيارات دمج القيم في مجال التعليم الجامعي.

– القيم في مجال البحث العلمي: نحو ميثاق مُؤطَّر.

– قيم الحكامة في تسيير الجامعات وتدبيرها.

– خلاصات وتوصيات.

ولكي يتمكَّن القارئ من استيعاب مضامين هذه الدراسة، والتفاعل معها؛ فإنَّنا سنُقدِّم لها بتعريف مفاهيمها المفتاحية على النحو الآتي:

– **القيم الأكاديمية الحاكمة:** يُقصَد بها –في ثنايا هذه الدراسة– مجموع ما تُقرِّره مواثيق الجامعات من قيم ومبادئ، وعلى رأسها: الحرية الأكاديمية، والصدق، والأمانة، والإخلاص، والنزاهة، والشفافية، والعدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص، والاجتهاد المفضي إلى الإبداع والابتكار، وحفظ السرِّ المهني، وحماية المعطيات.

– **مشاريع الجامعات:** الوثائق الناظمة لرؤية الجامعة، ورسالتها، وأهدافها، ومشاريعها التنفيذية على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي، وحكامة التسيير والتدبير، والخدمات الاجتماعية والثقافية للطلبة، وخدمة المجتمع، والقواعد التشريعية والقانونية الـمُنظِّمة لذلك.

– **معايير الجودة والاعتماد في الجامعات:** معايير تتضمَّنها الدلائل المرجعية التي تُصدِرها المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية الـمُتخصِّصة في تقييم منظومات التعليم العالي والبحث العلمي وتطويرها.

– **شبكات مُؤشِّرات التقييم:** شبكات تتضمَّنها الدلائل المذكورة آنفاً، وتعتمدها في تقويم أداء الجامعات.

- **التقييم الداخلي**: عمليات التقييم التي تُنفِّذها اللجان العلمية والبيداغوجية (التربوية) الـمُنتمِية إلى الجامعة، والـمُكلَّفة بالتتبُّع والتقييم الدوري لمشاريع الجامعات بحسب اختصاصاتها.

- **التقييم الخارجي**: تقييم تمارسه المنظمات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية الـمُتخصِّصة في تقييم منظومات التعليم العالي والبحث العلمي وتطويرها في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون مع الجامعات.

أوَّلاً: دمج القيم في المنظومات التربوية؛ مُقدِّمات مفاهيمية

يستند المشروع الذي نقترحه لدمج القيم في مشاريع الجامعات -بوصفها جزءاً لا يتجزَّأ من المنظومات التربوية- إلى مفاهيم مرجعية مؤسسة، نهدف من بسطها في صورة مُقدِّمات إلى بناء رؤية ناظمة للمشروع، وتوضيح اختياراته وتوجُّهاته.

1. التربية على القيم، مفاهيم التناول والتداول:

بناءً على تتبُّع هذا الموضوع، وتقصّي درجة حضوره في المجال التربوي والتعليمي، ومشاريع التعاون الدولي التي تدعم تطوير المنظومات التربوية، لا سيَّما في البلدان النامية، فقد وقفنا على تطوُّرات المفاهيم الشائعة فيه منذ منتصف القرن الماضي، بدءاً بالتربية على حقوق الإنسان، ومروراً بالتربية على القانون الإنساني الدولي، والتربية على المواطنة، والتربية على السلوك المدني، وانتهاءً بالتربية على القيم التي أضحت اليوم المفهوم السائد في الأدبيات التربوية المعاصرة، الذي يستوعب كل ما يتعلَّق بالمفاهيم السابقة، ويمنحها أبعاداً جديدةً، مع حضور مستمر للتربية الدينية في العديد من المنظومات التربوية، بوصفها نسقاً تقليدياً يحتضن التربية الأخلاقية والسلوكية منذ وقت مُبكِّر قبل ظهور هذه المفاهيم. وتُعَدُّ التربية الدينية عنصراً مُدمَجاً في المناهج التعليمية لمختلف الدول التي تحرص على حضور هذا البُعْد في مشروعها المجتمعي، وفي تنشئتها الاجتماعية.

وفي ما يخصُّ الأهداف التي حدَّدتها المنظومات التربوية لبعض دول العالَم الإسلامي، فإنَّها تتَّحد في قاسم مُشترَك يتمثَّل في تعريض الناشئة لاختيارات مفاهيمية وسلوكية مُعيَّنة، تستند إلى

مرجعيات مذهبية مُحدَّدة؛ سعياً لإسهامها الفاعل في التنمية، لقاء ابتعادها عن سلوكات وتصرُّفات قد تضرُّ بالمجتمع واختياراته الأخلاقية والتنموية (الصمدي، 2008، ص13)، علماً بأنَّ الأساليب والطرائق الـمُتَّبَعة في هذه التنشئة لا تكاد تختلف وإنِ اختلفت المفاهيم الـمُعتمَدة. فمثلاً، العدل والإنصاف من القيم الحاضرة في مشاريع تربية السلوك المدني، وهي أيضاً حاضرة في تربية المواطنة، وتربية حقوق الإنسان، ومشاريع تربية القيم؛ وهو المفهوم السائد اليوم في الكتابات التربوية المعاصرة.

وبناءً على هذه الخلاصات، فإنَّه يُمكِن توظيف هذه التجارب -وإنِ اختلفت مُسمَّياتها- في رسم المعالم الكبرى للنموذج الذي سنبسط الحديث عنه في هذه الدراسة، مُنوِّهين بأنَّ مصطلح "القيم" سيُستعمَل في إطار الاستيعاب والتكامل مع المفاهيم الأُخرى الـمُستخدَمة، بعيداً عن منطق التمايز والتقابل.

2. التربية على القيم؛ من الرؤية الكلية إلى الاختزال:

تُحدِّد معظم الدراسات والبحوث الخاصة بالقيم أهداف هذا المجال في تعديل السلوكات والتصرُّفات؛ إذ تشير مُقدِّماتها إلى خطورة الانحرافات السلوكية الـمُتعدِّدة التي يقع في شِراكها الشباب خاصة، مثل: مظاهر العنف، والـمُخدِّرات، والسرقة، والاغتصاب، والعنصرية. ثُمَّ يأتي الحديث عن دور التربية على القيم في الحدِّ منها، وأثر القدوة العملية في هذا الجانب، ويتخلَّل ذلك عرض ما يشحذ عواطف الـمُربّين، ويدفعهم إلى إيلاء هذا المجال ما يستحق من الاهتمام بخصوص تربية النشء، إلى جانب بناء معارفهم وتطوير مهاراتهم؛ لتجنُّب تلكم المخاطر.

ويرتبط هذا الموضوع (الاختزال) بموضوع آخر سابق له، هو الاعتقاد بوجود تطابق بين القيم والأخلاق، والنظر إلى القيم بوصفها سلوكات حميدة ومحمودة، يمتاز بها الإنسان الـمُتَّصِف بالاستقامة والصلاح. والحقيقة أنَّ الأخلاق هي التجلِّيات السلوكية العملية للقيم، التي يتمثَّلها الإنسان مع نفسه، وعند تفاعله مع محيطه، في حين تظل الأبعاد الأُخرى الـمُكوِّنة للقيم (البُعْد المعرفي، والبُعْد الانفعالي الوجداني النفسي) غائبة عن المقاربة والمعالجة. ومن ثَمَّ، فإنَّ التربية على

القيم تستهدف، إلى جانب تعديل السلوك، بناء المعارف في صورة مفاهيم صحيحة، وأيُّ انحراف فيها يؤدي بالضرورة إلى انحراف غير واعٍ في السلوك. وكذلك تستهدف هذه التربية إيجاد نوع من التوازن العاطفي والنفسي والوجداني؛ لأنَّ أيَّ اختلال هنا يُؤثِّر في السلوك ولا شكَّ.

وتأسيساً على ذلك، تتألَّف القيمة من ثلاثة عناصر، هي: بناء المعارف، وتطوير المهارات في الممارسة، وإيجاد التوازن في الوجدان. ويوجد بين هذه العناصر تكامل وتواصل، بحيث لا يُمكِن فهم التربية على القيم إلّا في هذا الإطار؛ فقيمة الحرية -مثلاً- مفهوم مُحدَّد يستند إلى مرجعية مُعيَّنة؛ ما يعكس الجانب المعرفي، ثُمَّ هي ممارسة وسلوك في الواقع يعكسان الجانب المهاري، ثُمَّ هي انفعالات وأحاسيس ومشاعر نفسية ووجدانية تُؤثِّر في تبنّي المواقف والاتجاهات. ومن ثَمَّ، فإنَّ أيَّ اختصار للقيمة في أحد عناصرها يُخِلُّ بطبيعتها وكينونتها، ثُمَّ في مشاريع الاشتغال بها.

3. إشكالية وجود القيم السلبية:

قال الدكتور ماجد الجلاد، في معرض رصده آثار العولمة ووسائلها في السلوك، في مُقدِّمة كتابه "تعلُّم القيم وتعليمها": "إنَّ أكبر تحدٍّ نُواجِهه ونحن نربّي أبناءنا وبناتنا هو مدى قدرتنا على تربيتهم ليكونوا أفراداً صالحين ... وأنْ نحميهم من الانحراف، والجريمة، والـمُخدِّرات، والاضمحلال، وفقدان الهُوِيَّة. إنَّها مهمة صعبة تتحدّى كل تربوي وأب وأُمٍّ، ولا سيّما في ظلِّ ما تتعرَّض له الناشئة في عصر الانفتاح والعولمة ... والتي لا تعمل على هدم القيم الفاضلة التي نحاول زرعها، بل وتُعزِّز وتُرسِّخ القيم السلبية التي تقود الإنسان إلى الضياع، والفشل، وسوء الحال" (الجلاد، 2013، ص10).

وإذا علمنا أنَّ القيم هي معايير للحكم على الأفكار، والسلوكات، والتصرُّفات، والانفعالات، استناداً إلى مرجعية مُعيَّنة تُؤطِّرها من حيث التنظير والممارسة، فإنَّ المعيار -من حيث المبدأ- لا يكون إلّا صالحاً، ولا يُتصوَّر أنْ يكون فاسداً في حدِّ ذاته؛ إذ الفساد هو الانحراف عن القيمة التي لا يُتصوَّر إلّا أنْ تكون صالحة. فالكذب انحراف عن الأصل الذي هو الصدق، والظلم هو انحراف عن الأصل الذي هو العدل. ومن ثَمَّ، فلا يُمكِن أنْ يكون الكذب قيمة، والظلم قيمة، حتّى لو وُسِمت هاتان القيمتان بالفساد.

ومردُّ هذه الازدواجية في التعامل مع القيم هو ما أشرنا إليه آنفاً من اختزال القيم في الأخلاق؛ فالأخلاق هي التي يُمكِن وسمها بالصلاح أو الفساد، وبالحسن أو السوء، بوصفها تجلِّيات عملية قابلة للملاحظة في سلوك الإنسان، علماً بأنَّ تجلِّياتها تختلف من شخص إلى آخر؛ قُرْباً من المعيار الأصل، أو بُعْداً عنه، وهو المعيار الذي يُمثِّل القيمة التي لا تحتاج إلى نعتها بالفاضلة؛ لأنَّ ذلك من كُنْهها، ومن أخصِّ خصائصها التي لا تنفكُّ عنها.

4. القيم وعلاقتها بالمرجعيات والاختيارات:

يستند الاشتغال بالقيم ودمجها في المنظومات التربوية إلى الخيارات الوطنية والمرجعيات التشريعية والقانونية لكل بلد، وإلى التوجُّهات الكبرى لنموذجه التنموي ومنظومته التربوية، ومن شأن ذلك أنْ يفتح مجالاً لاستثمار مختلف المرجعيات الدينية والعقدية، والرصيد الحضاري والتاريخي، والحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، في اختيار منظومة القيم المركزية، عملاً بقاعدة "كونية القيم وخصوصية مفاهيمها".[1] ومن ثَمَّ، فلكل بلد الحق في إعطاء قيمة ما مفهوماً مُنسجِماً مع مرجعيته العقدية والفكرية، واختيار الوسائل والطرائق المناسبة لدمجها بما يَتَّفِق وإمكاناته وخبراته، ثُمَّ الخروج من النمطية إلى الاجتهاد والتكيُّف، وإمكانية تدبير الاختلاف في تحديد الأهداف، أو تجديدها وتطويرها. ومن المفيد هنا عمل دراسات وبحوث مقارنة لتعرُّف التحوُّلات التي شهدتها المنظومات التربوية على هذا المستوى في علاقتها بالتطوُّرات التي شهدها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلدان، ومحاولة تحديد التقاطعات، والقواسم المشتركة، وأوجه التعاون الـمُمكِنة فيها، لا سيَّما بين البلدان التي تجمعها مرجعية دينية وحضارية مُعيَّنة؛ ما أدّى إلى إنشاء تكتُّلات جهوية وإقليمية ودولية للشراكة والتعاون في مختلف المجالات، ولا سيّما العلمي والتربوي منها، فضلاً عن إفساح المجال لعمل دراسات وبحوث في موضوع قيم المشترك

[1] صيغت هذه القاعدة واعتُمِدت في وثيقة التربية على القيم، في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي التي أصدرها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بالمملكة المغربية في شهر يناير عام 2017م.

وتُعَدُّ هذه الوثيقة أنموذجاً لِما يُمكِن أنْ يُمثِّل إطاراً ناظماً (نظرياً، وتطبيقياً) لكيفية صياغة مشروع مُتكامِل لدمج القيم في المنظومات التربوية.

الإنساني، مثل: دراسة الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب التي حملت عنوان: "قيم الإسلام الحضارية: نحو إنسانية جديدة"، وما كتبه عبد اللطيف الخمسي في كتاب "رهانات الفلسفة وبيداغوجيا القيم الإنسانية" (الخطيب، 2010؛ الخمسي، 2013).

5. في العلاقة بين دمج القيم في مشروع الجامعة والتعليم الديني:

في كثير من الأحيان، تختزل بعض الجامعات أو المؤسسات الجامعية دمج القيم في منظومتها، بإنشاء تخصُّصات، أو معاهد، أو مختبرات بحث في التعليم الديني، أو الدراسات الإسلامية، أو الفكر الإسلامي، أو التربية الأخلاقية، أو التربية الإسلامية، بوصف هذا النوع من التعليم المحضن الطبيعي للتربية على القيم، وما عدا ذلك من التخصُّصات (علمية، وتقنية، وإنسانية، واجتماعية، وفنية) فهو بعيد عن هذا الموضوع، علماً بأنَّ للقيم علاقة بمختلف التخصُّصات ومجالات البحث العلمي.

وقد بسطنا في كتابنا "أزمة التعليم الديني في العالَم الإسلامي" إشكالية الخلط بين التعليم الديني وتعليم الدين، ودمج القيم الدينية في المناهج التعليمية. وخلُصنا فيه إلى أهمية التمييز بين دمج القيم في مشاريع الجامعات -بوصف ذلك موضوعاً عرضياً يهمُّ مختلف التخصُّصات- والتعليم الديني بوصفه تخصُّصاً في التعليم والبحث لا يُغني عن سابقه بقدر ما يتكامل معه (الصمدي، وحللي، 2007).

ثانياً: قواعد منهجية لدمج القيم في رؤى الجامعات ورسالاتها وأهدافها

غنيٌّ عن البيان أنَّ لكل جامعة من الجامعات الحديثة وثيقة مرجعية، تُحدِّد رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وشعارها، والقيم التي تحكمها. وتُعَدُّ هذه الوثيقة أساس تواصل الجامعة مع الطلبة والأساتذة والشركاء من عالَم البحث العلمي، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة. وتحرص كل جامعة، وهي تُعِدُّ وثيقتها المرجعية، على الاستفادة من خبرات الجامعات القائمة، وإبراز قيمة مضافة تُميِّزها من غيرها، وتضمن إشعاعها وقدرتها على المنافسة.

وليس من شرطنا في هذا المحور أنْ نحلَّ محلَّ الجامعات في تحديد طبيعة رؤاها ورسالاتها لاعتبارات ذاتية تتعلَّق بخصوصية كل جامعة، وطبيعة محيطها، وحاجاته التنموية، لكنَّنا سنستثمر بعض الدلائل المرجعية الصادرة عن منظمات، أو وكالات وطنية، أو دولية مُتخصِّصة في مجال التقييم والاعتماد الجامعي، في الإشارة إلى قائمة من القيم الـمُشترَكة التي نرى أهمية حضورها في بنية الجامعات الحديثة ورؤاها ورسالاتها، بوصف ذلك مُشترَكاً إنسانياً بصورة عامة، وضرورة علمية في المجال الأكاديمي بوجه خاص، مثل: النزاهة، والاستقلالية، وحفظ السرِّ المهني، والإخلاص، والعدالة، والمساواة، وغير ذلك من القيم التي لا يختلف عليها المشتغلون بالتعليم العالي والبحث العلمي، بغَضِّ النظر عن خلفياتهم الفكرية، ومرجعياتهم الحضارية، علماً بأنَّ عمليات التقويم تهدف إلى تتبُّع درجة اندماج هذه القيم في النسيج العام لمشروع الجامعة، من حيث التكوين، أو البحث، أو اللوائح القانونية والتنظيمية.

ومعلومٌ أنَّ المؤسسات المهتمة بالتقييم والاعتماد الجامعي الأكاديمي تولي القيم المركزية -التي تُعلِنها المؤسسات الجامعية في رؤيتها ورسالتها- أهمية كبرى، وتعمل على تقويمها، وتتبُّع سُبُل تنفيذها. وكذلك تحرص دائماً على التحسين والتطوير لمعايير الجودة التي يتعيَّن على الجامعات أنْ تلتزم بها، وتجعل المجال القيمي مُكوِّناً رئيساً من مُكوِّناتها، مُركِّزة تحديداً على ما يتعلَّق بالقيم المهنية، وقيم البحث العلمي، وقيم حوكمة التسيير والتدبير، وقيم خدمة المجتمع، وحضور كل ذلك في لوائح أنظمتها وقوانينها.[2]

[2] صدَّق المؤتمر الرابع لاتحاد جامعات العالَم الإسلامي، التابع لمنظمة العالَم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، الـمُنعقِد في الكويت عام 2007م، على الهيئة الاستشارية للجودة والاعتماد التي تضع الشروط والمعايير لتقييم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التابعة للاتحاد. وتُطوِّر هذه الهيئة معاييرها دورياً بما يُواكِب التطوُّرات والمستجدات التي يشهدها التعليم العالي.

وقد أفردت مجلَّة "الجامعة" -التي تُصدِرها هذه المنظمة- عددها السابع (2009م) للدراسات والبحوث التي تتعلَّق بمعايير الجودة والاعتماد في جامعات العالَم الإسلامي، مثل دراسة "التقويم والاعتماد أداة لضمان الجودة في جامعات العالَم الإسلامي" للدكتور راشد بن محمد الحمالي، إلى جانب عرض تجارب تطبيقية لبعض الجامعات الإسلامية، مثل: جامعة مؤتة في الأردن، وجامعة السلطان قابوس في عُمان، وجامعة محمد الخامس في الرباط، وجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء، وكلية التربية في

ولئن كان مفهوم "الجودة" ينتمي أساساً إلى المجال الاقتصادي، ومجال الصناعة، والخدمات منه على وجه الخصوص، فإنَّ لمعايير الجودة في الجامعات خصوصياتها؛ إذ تتجاوز البُعْد الاقتصادي والخدماتي النفعي إلى ما هو إنساني واجتماعي وفكري. وفي هذا المجال، فإنَّ دلائل الجودة في التربية والتعليم عامة، والتعليم العالي بوجه خاص، تمتاز بأبعاد ومعايير جديدة، ولعلَّ حضور القيم في كل تفاصيلها أحد تلكم التجلِّيات.

وفي هذا السياق، فإنَّ معايير الجودة في الدليل المرجعي لتقييم جودة التعليم العالي وضمانها في المغرب -بوصفه عضواً شريكاً في الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي- تنتظم في خمسة محاور رئيسة، هي: حكامة تدبير الوظائف، والتكوين، والبحث العلمي، ومواكبة الطلبة، والحياة الطلابية. فمجال الخدمات التي تُقدِّمها المؤسسة للمجتمع هو رهن الـمُؤشِّرات الـمُرتبِطة بالقيم في تفاصيلها (معايير الجودة، الدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي، 2020).

أمّا دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية -الصادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد التابع لاتحاد الجامعات العربية- فيستعرض إلى جانب المفاهيم النظرية الـمُؤطِّرة، مجموعة من شبكات التقييم التي تهمُّ رسالة الجامعة ومختلف خدماتها الأكاديمية والإدارية، وعلاقاتها بالمجتمع، واستخدام التكنولوجيا، وغير ذلك؛ حتّى تسترشد بها الجامعات في إعداد مشاريعها، وتتبُّع سُبُل تنفيذها وتقويمها، وإعداد مجموعة من الممارسات الفضلى في ثنايا مجموع هذه الشبكات التي تُعَدُّ مُؤشِّرات لحضور القيم الجامعية (دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، مجلس ضمان الجودة والاعتماد، 2017).

ثالثاً: خيارات دمج القيم في مجال التعليم الجامعي

يستند دمج القيم في التعليم الجامعي إلى الأهداف الـمُحدَّدة في الوثائق المرجعية للمنظومة التربوية في كل بلد، التي تُبرِز اختياراته الكبرى على مستوى الهُويَّة والتنمية. وتُعَدُّ

= جامعة الإمارات العربية المتحدة، وجامعة الإمام محمد بن سعود في المدينة المنورة، والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

البرامج والمناهج التعليمية الجامعية في مختلف المسالك والتخصُّصات مجالاً واسعاً لترسيخ منظومة القيم لدى الطلبة في جوانبها الثلاثة: الجانب المعرفي الذي يُركِّز على البناء المفاهيمي، وبناء التصوُّرات وتصحيحها. والجانب المهاري الذي يُركِّز على تطوير المهارات ذات الصلة بالقيم، مثل: مهارات الحوار، والقدرة على الاستدلال، وتدبير الاختلاف (الصمدي، 2017). والجانب الانفعالي العاطفي والنفسي الوجداني الذي يعمل -بتوجيه من المواقف والاتجاهات المتوازنة- على ما يخدم هذه القيم، ويُبعِدها عن ردود الفعل الظرفية الـمُستبعَدة، وهو مجال اشتغال علم النفس التربوي.

وبحسب هذا المنظور، تُعَدُّ القيم موضوعاً عرضياً يخترق كل التخصُّصات الجامعية، ويندمج معها، ويتكيَّف مع طبيعتها. ومن ثَمَّ، فإنَّ من الواجب تضمينها في كل دفتر بيداغوجي ناظم لأيِّ مسلك من المسالك التعليمية الجامعية؛ تأكيداً لأهمية ترسيخها في أذهان الطلبة، وتكييف محتواها التعليمي مع خصوصية المسلك العلمية والبيداغوجية، وتحديد الطرائق والوسائل المناسبة لذلك. وفي حال راعينا خصوصيات التعليم الجامعي -التي تختلف عن التعليم المدرسي، لا سيَّما في مجال الحرية البيداغوجية للأستاذ الجامعي؛ سواء تعلَّق ذلك بتحديد المحتوى العلمي، أو طبيعة الخطاب البيداغوجي، أو نوعية الأساليب والطرائق الـمُتَّبَعة في التدريس- فإنَّه يُمكِننا اقتراح ما يأتي من اختيارات الدمج المناسبة للتعليم الجامعي، علماً بأن معظم ما اطَّلَعْنا عليه من دراسات وبحوث ومشاريع في تعليم القيم وتعلُّمها، تخصُّ التعليم المدرسي (انظر: سلوم وجمل، 2009؛ والجلاد، 2013؛ والديب، 2006؛ والصمدي، 2003):

1. تخصيص القيم بوحدة دراسية مستقلة:

ينبغي أنْ تحتوي جميع وحدات المنهاج التعليمي في المسلك الدراسي على جُمْلة من القيم، بحيث يشمل ذلك التخصُّصات العلمية والتقنية والطبية، في إطار تكامل المعارف والعلوم بعضها مع

بعض. ومن هنا تبرز أهمية الدعوة إلى دمج وحدة دراسية من حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية في مختلف التخصُّصات العلمية والتقنية وعلوم الصحة.[3]

وإذا كانت الجامعات الحديثة تُعْنى بتخريج أفواج من الكفاءات المهنية الفاعلة التي يزداد الطلب عليها؛ خدمةً لمختلف مجالات التنمية، وتلبيةً لحاجات سوق الشغل، فإنَّ دمج القيم المهنية في تكوينها يُعَدُّ الشقَّ الـمُكمِّل الذي يُحقِّق التوازن في شخصية المهني؛ حتّى يكون قوياً وأميناً. وهذا يتطلَّب دمج وحدة دراسية تحمل عنوان "أخلاقيات المهنة"، وتضمُّ جذعاً مُشترَكاً من القيم الـمُهِمَّة لجميع المهن (مثل: الثقة، والأمانة، والإخلاص في العمل، وحسن استثمار الوقت)، وتتكيَّف في شقِّها الآخر مع خصوصية كل مهنة، ولا سيّما ما يتعلَّق بالتطبيقات والتدريبات العملية. وهذه الوحدة مناسبة لبرامج التدريب التي تُوفِّرها الجامعة للعاملين في قطاع المقاولات والمؤسسات، ضمن إطار التدريب المستمر في أثناء الخدمة.[4] وهي أيضاً وحدة دراسية تختلف عن الوحدات الأُخرى التي يدرسها الطالب، وتُركِّز على قوانين الشغل، ومساطره، وقواعده، والحقوق والواجبات، وعلاقات التعاقد بين الأجير والـمُستأجِر ممّا يندرج غالباً في المجال التشريعي والقانوني.

2. دمج القيم في صورة مفاهيم ومصطلحات وأفكار في مضامين مختلف الوحدات الدراسية:

يتمثَّل ذلك بعرض القيم في شكل نماذج وأمثلة وتطبيقات عملية، أو في محتوى وسائط تعليمية، أو في تحليل نصوص مختارة لهذا الغرض، أو في أعمال مُوجَّهة، مثل: قراءة الوثائق،

[3] من الـمُؤلَّفات التي تصلح أنْ تكون مادة علمية مُركَّزة لهذا المساق الجامعي، كتاب "منظومة القيم المقاصدية وتجلياتها التربوية" للدكتور فتحي حسن ملكاوي (2019م).

[4] أَعَدَّتْ كثير من الهيئات والمنظمات الدولية مواثيق لأخلاقيات المهن مُدمجَة في التطوير الوظيفي، وعَقَدَتْ لذلك دورات تدريبية للعديد من المؤسسات على المستوى الإقليمي والمحلي في بلدان عِدَّة، وكذلك أصدرت مواثيق لأخلاقيات المهن في ارتباطها بمهن مُعيَّنة، مثل: الطب، والصحافة، والقضاء، والإعلام، والأعمال التجارية. وجاء على رأس هذه الهيئات منظمة العمل الدولية التي افتتحت لها مكاتب جهوية وإقليمية ومحلية؛ للإشراف على تطوير أداء المؤسسات، ومتابعة مدى التزام المؤسسات باللوائح التنظيمية التي تضمن حقوق العُمّال. انظر دستور المنظمة في الموقع الإلكتروني:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/legaldocument/wcms_629341.pdf

والكتب، والمقالات العلمية، وتحليلها. وهذا الخيار مناسب لتخصُّصات العلوم الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية.

ويُسهِم الـمُدرِّس إسهاماً فاعلاً في اختيار المادة العلمية الحاملة للقيم، ومن هنا كان الاهتمام بتكوين الأساتذة فكرياً وبيداغوجياً، وتعريفهم كيفية بناء المناهج التعليمية، وتضمينها القيم بأبعادها الثلاثة: المعرفية، والمهارية، والوجدانية. وفي هذا السياق، فقد عملنا على إصدار كُتيِّبات (أدلة) تدريبية نظرية وتطبيقية؛ للوفاء بحاجات التكوين التي طرحتها بعض المنظمات والهيئات المهتمة بتكوين الـمُدرِّسين في مختلف المستويات الدراسية.

3. دمج القيم عن طريق أنشطة ثقافية وتربوية تهمُّ الحياة الطلابية وتخدم المجتمع:

تُنجَز هذه الأنشطة في إطار برامج الحياة الجامعية للطلبة، في تكامل مع المنهاج التعليمي؛ بُغْيَةَ إكساب الطالب مهارات حياتية، أو في إطار برامج خدمة المجتمع التي تُقدِّمها الجامعات. وتكون هذه الأنشطة في شكل محاضرات، وندوات، وورشات عمل، وأنشطة ميدانية، يُؤطِّرها خبراء وباحثون في مختلف المجالات، في إطار شراكات الجامعة مع منظمات المجتمع المدني. وهي تهدف إلى تحسين قدرة الطلبة الجامعيين على الإنصات، والحوار، وإدارة الخلاف في القضايا الراهنة، ولا سيّما ما يتعلَّق منها -مثلاً- بحقوق الإنسان، وحوار الأديان والثقافات، والتعايش والانفتاح على الآخر، وحماية البيئة، وغير ذلك من الموضوعات والمفاهيم التي تُرسِّخ القيم في مختلف أبعادها، وتهمُّ مختلف التخصُّصات. وتُعَدُّ أنشطة خدمة المجتمع جزءاً لا يتجزَّأ من أنظمة التدريب والتقويم في الجامعات المعاصرة، إلى جانب التقويم المعرفي الذي يطغى على تقييمات الجامعات التقليدية.

4. التكوين الـمُتخصِّص في التربية على القيم:

نظراً إلى أهمية دمج القيم في مختلف مجالات التنمية؛ فقد أصبح هذا المجال حقلاً تخصُّصياً مُهِماً، يتطلَّب تكوين أُطر فاعلة مُتخصِّصة، تُصمِّم مشاريعه، وتُتابِع تنفيذها وتقويمها بناءً على شبكة مُؤشِّرات علمية. وفي هذا السياق، كشف الاهتمام بهذا الموضوع من طرف المؤسسات عن حاجة

بعض المهن إلى تكوين خبراء مُتخصِّصين في بناء مشاريع المؤسسات التي يَلزم دمج القيم في منظومتها وتتبُّع تنفيذها وتقويمها، وخبراء مُتخصِّصين في تدبير الفضاءات التعليمية التي تتضمَّن دمج القيم، وخبراء مُتخصِّصين في تصميم وسائط التعلُّم ذات الصلة بتعليم القيم وتعلُّمها من وسائل تعليمية ومواد رقمية تفاعلية، وخبراء مُتخصِّصين في تصميم مواقع إلكترونية تفاعلية تُعْنى بهذا المجال، وخبراء مُتخصِّصين في تأليف الكتب التعليمية المدرسية في هذا المجال، وخبراء مُتخصِّصين يشرفون على نوادي الإنصات والوساطة والتربية على القيم في المؤسسات التعليمية. وغير ذلك من المهن التي لا تقوم على وجود فرد واحد فقط، وإنَّما تتطلَّب توافر فريق مُتعدِّد الخبرات، وأَهْل للعمل تعليمياً، وبيداغوجياً، وتكنولوجياً، وفنياً؛ ليكون قادراً على تصميم المشاريع وتنفيذها في المؤسسات.

ولهذا الغرض، صدرت مجموعة من الأدلة المرجعية التي تُعْنى بتطوير قدرات العاملين في هذا المجال (التربية على القيم) نظرياً وتطبيقياً، وقد أسهَمْنا -بحمد الله- في هذا المسار بكتاب "إدماج القيم الإسلامية في المناهج الدراسية" الذي نشرته منظمة العالَم الإسلامي للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو) عام 2003م، ثُمَّ كتاب "القيم الإسلامية في المنظومة التربوية" الذي نشرته المنظمة نفسها عام 2008م، ثُمَّ اخترنا نموذجاً مُحدَّداً للتربية على القيم، نحسب أنَّ جُلَّ طلبة المؤسسات التعليمية الجامعية بحاجة إليه، في عالَم يغرق في بحور من الخلافات والصراعات الأيديولوجية. وهو يُعْنى بإدارة الحوار، وحسن تدبير الاختلاف. وكذلك أَلَّفْنا دليلاً تدريبياً من شقٍّ نظري وآخر عملي تطبيقي، حمل عنوان: "دليل تنمية القدرة على تدبير الاختلاف: التأطير النظري، والتطبيقات العملية" (الصمدي، 2017). وقد اعتُمِدت هذه الـمُؤلَّفات بوصفها مراجع جامعية في وحدة التربية على القيم بماجستير التربية والدراسات الإسلامية بالمدرسة العليا للأساتذة في جامعة عبد الملك السعدي بتطوان في المغرب، واستُثمِرت في تأطير العديد من الدورات التدريبية في بعض بلدان العالَم الإسلامي.

وكذلك وقفْنا على أدلة تدريبية أُخرى مُتخصِّصة، أبرزها: كتاب "هندسة القيم: استراتيجيات بناء القيم"، وهو يقع في ثلاثة أجزاء، يختصُّ أوَّلها بالمفهوم والتأصيل، ويختصُّ ثانيها باستراتيجيات

بناء القيم من منطلق خصائصها الكلية، ويختصُّ ثالثها باستراتيجيات تعليم القيم من منطلق أطراف التعلُّم (الزهراني، 2013). وكتاب "المرشد العملي للتربية على القيم" الذي أصدرته مؤسسة "قمم المعرفة"، وهو يقع في جزأين، خُصِّص أوَّلهما لبسط الرؤية النظرية والطرائق العملية، وخُصِّص ثانيهما لعرض نماذج تطبيقية على قيم مُتنوِّعة (الجلاد، 1435هـ).

وإذا أضفنا إلى ذلك الدراسات والبحوث النظرية التي تُؤسِّس المفاهيم، وتُنظِّم التصوُّرات في مجال القيم، فإنَّ المادة العلمية لهذا التخصُّص كفيلة ببناء منهاج مُتكامِل مع مواد أُخرى داعمة (مثل: علم النفس، وعلم الاجتماع، والفلسفة، وطرائق التدريس، ومناهج التدريس، وبناء المناهج التعليمية، وأنظمة التقييم، ومنهجية البحث، والإحصاء التطبيقي، وتكنولوجيا التعليم)، تتكاثف في خيط ناظم لإخراج الكفاءات والخبرات الـمُتخصِّصة في هذا المجال؛ لكي تسدَّ فراغاً في المؤسسات والممارسات، وتعيد إليها توازنها في وظائفها ورسالتها الـمُتكامِلة بين بناء القدرات العلمية والمهارية والقيمية.

رابعاً: القيم في مجال البحث العلمي: نحو ميثاق مُؤطِّر

سنميز في هذا المحور بين قضيتين تتقاطعان وتتكاملان لبناء رؤية واضحة لعلاقة البحث العلمي بالقيم. أمّا القضية الأُولى فتتحدَّد بالعلاقة بين البحث العلمي ومنظومة القيم التي تحكم مساره ونتائجه، وكيفية بناء ميثاق للقيم يحفظ للبحث العلمي حياده ونزاهته واستقلاليته (قيم المعرفة). وأمّا القضية الثانية فتتعلَّق بالبحث العلمي في مجال القيم والـمُقوِّمات العلمية والتنظيمية التي تجعله حقلاً مُهِماً يتناول بالبحث والتحليل عدداً من الموضوعات والقضايا ذات الصلة بالأبعاد المختلفة للقيم؛ فكرياً، وتربوياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وبيئياً، وغير ذلك (معرفة القيم).

1. مجال القيم في البحث العلمي (قيم المعرفة):

طرح هيولوسي أستاذ الفلسفة في جامعة سوارثمور ببنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية سؤاله الشهير: هل يخلو العلم من القيم؟ ثُمَّ أجاب عنه في كتاب صدرت طبعته الأُولى عام 1999م،

ضمن عنوان فرعي مضاف إلى السؤال الأصلي: "القيم والفهم العلمي". ولأنَّ الإجابات تتناسب وتحوُّلات الأسئلة؛ فلم يزل الرجل يشتغل بالبحث عن الجواب الوافي في محطّات عديدة، كان آخرها النسخة التي وقفْنا عليها من الكتاب عام 2015م، وقد صدرت النسخة العربية منه بترجمة نجيب الحصادي عن المركز القومي للترجمة في القاهرة، وذكر الـمُؤلِّف في مُقدِّمته سلسلة المراجعات والتصويبات التي خضع لها الكتاب؛ ما يُبرِز حركية الموضوع، واستمرار راهنية الاشتغال به وديمومته.

لقد فرَّع الـمُؤلِّف هذا السؤال المركزي إلى أسئلة إجرائية وهو يُبرِز فكرة الكتاب؛ إذ قال: "الفكرة الدافعة لهذا الكتاب رؤية مفادها وجود تفاعلات جدلية خصبة بين الأسئلة: كيف يتوجَّب إجراء البحث العلمي؟ وكيف ينبغي تشكيل المجتمع؟ وكيف نُكرِّس الرفاهية البشرية؟ ووَفق ذلك قد نُثمِّن العلم ليس فقط للقيمة المعرفية التي تحوزها نتاجاته النظرية، بل أيضاً وتأسيساً على ذلك لإسهامه في العدالة الاجتماعية والرفاهية البشرية" (هيولوسي، 2015، ص17).

وقال الـمُترجِم في تقديمه لخلاصات الكتاب: "يُشكِّل هذا الكتاب حُجَّة واحدة، مُقدِّماتها مُتعدِّدة ومُركَّبة ومُفصَّلة، لكنَّ نتيجتها واحدة وصريحة ومُحدَّدة، وهي أنَّ العلم مشحون بالقيم حتّى النخاع، وأنَّه إذا تخلّى عن بعض من قيمه فلكي يبني بعضاً آخرَ منها ... ومن ضمن أهم مُقدِّمات حُجَّة الكتاب الرئيسية التي سيطرت على ممارسة العلم الحديث منذ عهد بيكون وجاليلو هي الاستراتيجيات المادية بتفاعلها التعزيزي المتبادل مع منظومة قيم بعينها (قيم التحكُّم الحديثة)، حيث تقوم التقنية بدور فعّال. ثمَّة تسليم منذ البداية بالتقنية." ثُمَّ أضاف في موضع آخر، قائلاً: "لقد حالت الاستراتيجيات المادية دون تهيئة الظروف المادية والاجتماعية لظهور استراتيجيات بديلة تقيم على سبيل المثال اعتباراً للقيم السوسيولوجية (العدالة الاجتماعية) والقيم الإيكولوجية (الحفاظ على البيئة) " (هيولوسي، 2015، ص7).

وفي السياق نفسه، خلُصت الدكتوره نورة بوحناش إلى الاستنتاج نفسه في قراءتها لعلاقة العلم بالقيم في الفكر الغربي المعاصر؛ إذ قالت في خلاصات بحثها: "وعموماً لم تكن نظرية القيمة إلّا صيرورة معرفية تَمكَّن من تحصيلها عاملان ميَّزا الثقافة الغربية الحديثة؛ أوَّلهما: تصوُّرات العلم الذي حصَّل ترميزاً مادياً وآلياً للكون، وعمل على تقويض ركائز الروح ومن ورائها القيم ... أمّا عن ثانيهما فيُعبِّر عمّا تمكَّنت منه التقنية الـمُعتمِدة على العلم من أداء الأغراض الإنسانية النفعية" (بوحناش، 2014، ص311).

وهذا التساؤل الذي طُرح يبحث اليوم عن جواب صعب المنال، في ظلِّ ما أعلنه صُنّاع القرار في مجال السياسات العمومية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي، من أنَّ نجاح الجامعات مُرتبِط بقدرتها على الاستجابة للحاجات الاقتصادية للمقاولات والشركات على وجه الخصوص. وهذا الحكم لا ينفصل عن طبيعة الخلفية الفلسفية التي تحكم علاقة العلم بالقيم في الفكر الغربي المعاصر، ويطغى عليها البُعْد المادي النفعي.

وفي هذا السياق، نبَّه التقرير الصادر عن معهد بحوث السياسات العامة في بريطانيا –الذي حمل عنوان: "انهيار جليدي قادم: التعليم العالي والثورة الـمُقبِلة"– لخطورة المسِّ بالحياد في نتائج البحث العلمي؛ إذ جاء فيه: "وينبغي القول أيضاً إنَّ الجامعات تلعب دوراً هاماً في النهوض بالحرية الفكرية، وفي إجراء البحوث المستقلة وغير المنحازة بعيداً عن مصالح الأسواق والحكومات" (معهد بحوث السياسات العامة، 2013، ص59). ومن المعلوم أنَّ التمويل يُؤثِّر في مسار البحث العلمي ونتائجه كلَّما تراجعت قيم النزاهة والحياد، وضغطت حاجة السوق. ويظل هذا الاستنتاج رهناً بتقييمات دقيقة لتأثير التمويل في مشاريع البحث العلمي، ودور ميثاق البحث العلمي بالجامعات في الحيلولة دون ذلك.[5]

[5] ينصُّ الميثاق الأوروبي لأخلاقيات البحث العلمي على أنَّ الالتزام بقيم البحث العلمي وأخلاقياته هو المدخل الرئيس لتحقيق الجودة، وقد حدَّد أربعة مبادئ أساسية للبحث العلمي، هي: الصدق، والإتقان، والاحترام، والمسؤولية. ثُمَّ فرَّعها إلى مُؤشِّرات تنفيذية تُمثِّل شبكة للتقويم. انظر نصَّ الميثاق في الموقع الإلكتروني: https://allea.org/wp

2. البحث العلمي في مجال القيم (معرفة القيم):

بناءً على رصدنا واقع البحث في موضوع القيم في الجامعات، والقضايا التي تطرحها،[6] يُمكِن تصنيف آفاق البحث في مسارين أساسيين يتكاملان معاً، ويتقاطعان في النتائج، وهما: المجال الفكري النظري، والمجال التربوي التطبيقي العملي.

ففي المجال الفكري النظري، يتركَّز البحث في منظومة القيم عامة على علاقة الإنسان بالعمران، ثُمَّ تتفرَّع الموضوعات لتتَّخذ أبعاداً فلسفيةً تُعالِج المفاهيم في علاقتها بالمرجعيات، ورؤى العالَم، والتطوُّرات، والاختلافات الحاصلة فيها، والبحث عن أوجه التناقض أو التقاطع بينها في دراسات مقارنة. أو تتَّخذ أبعاداً اجتماعيةً تُسائِل الاجتماع الإنساني وتمثُّلاته للقيم؛ مفهوماً وممارسةً، وعلاقة القيم بالتحوُّلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والخيارات التنموية التي تحكمها في كل تجمُّع بشري. أو دراسة تجارب حضارية في علاقتها بالقيم، وبيان أوجه القوَّة والضعف فيها. أو رصد تمثُّلات القيم وتتبُّعها في تكتُّلات بشرية مُعيَّنة، وتوظيف نتائجها في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أو دراسات فكرية تتعلَّق بالدراسة والتحليل لحمولات نظرية وتطبيقية خاصة بقيمة مُعيَّنة في فكر شخصية علمية مُؤثِّرة، أو مدرسة فكرية ما. أو دراسات موضوعاتية تتناول علاقة القيم بمجالات مُحدَّدة، مثل: القيم والبيئة، والقيم والاقتصاد، والقيم والصحة، والقيم والعلاقات الدولية، وغير ذلك من

[6] يحتضن المركز المغربي للدراسات والأبحاث التربوية فريق بحث يرصد الدراسات والبحوث التي تتناول القيم، ثُمَّ ينشرها دورياً في ببليوغرافيا خاصة، ثُمَّ يضعها بين أيدي الباحثين. والمركز شريك في فريق البحث في القيم والمعرفة، الذي يتبع لجامعة عبد المالك السعدي بتطوان في المملكة المغربية، ويضمُّ باحثين مُتعدِّدي التخصُّصات؛ ما يُسهِم في تناول قضايا القيم من مختلف جوانبها الفلسفية والاجتماعية. وكذلك يحتضن المركز برنامجاً تدريبياً يحمل اسم القيم والعمران، ويستضيف باحثين من مختلف التخصُّصات؛ لطرح موضوعات مُحدَّدة، ومُوجَّهة إلى طلبة الماجستير والدكتوراه، وهو يشتغل الآن بمشروع علمي مُتعدِّد السنوات، بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، يحمل اسم القيم الكونية في القرآن الكريم وتطبيقاتها الفكرية والتربوية، ويعمل فيه فريق يضمُّ خمسة عشر باحثاً وباحثةً، وقد قطع هذا المشروع، وهو في سنته الثانية، أشواطاً مُهِمَّةً في الإنجاز، ويُتوقَّع أنْ يكتمل بحول الله عام 2023م.

الموضوعات التي تعكس الحضور الدائم لهذا الموضوع في المشهد الفكري عامة، والجامعي منه على وجه الخصوص، وتُمثِّل مجالاً مستمراً ومُتجدِّداً للبحث العلمي.

أمّا المجال التربوي التطبيقي العملي فيُمثِّل الشقَّ التطبيقي لهذا المنظور الفكري الذي ينبغي أنْ يتوازى معه، ويتكامل، ليجيب عن أسئلة كبرى تتعلَّق بكيفية بناء المناهج التعليمية انطلاقاً من منظومة القيم، وعلاقة ذلك بمختلف مفرداتها الـمُتعلِّقة بالمحتوى الدراسي، وتجديد الخطاب التربوي للمُدرِّسين ومناهج تكوينهم وتدريبهم، وكيفية بناء شبكات لتقويم نتائج دمج القيم في الممارسات التربوية. إذن، هي مسارات للبحث والتطبيق وتبادل التجارب الفضلى، وصولاً إلى مدرسة تبني شخصية الطلبة في مجال القيم، في تكامل بين المعرفي والمهاري والوجداني.

وقد يتجاوز البحث العلمي المنظومة التعليمية إلى المنظومة التربوية التي تشارك فيها المنظمات المدنية والأهلية، التي تشتغل بالتوعية الإعلامية والأُسرية والاجتماعية في مختلف مجالاتها، وتحتاج إلى مادة علمية وتثقيفية مناسبة، وإلى تدريب أُطرها وأعضائها على كيفية بناء مشروعاتها وتنفيذها تبعاً لمنظومة قيم مُحدَّدة تناسب طبيعتها وخصوصيتها.

وفي ضوء هذه المسارات في التعليم والبحث العلمي الجامعي، أضحى الاهتمام بأخلاقيات العلوم جزءاً لا يتجزَّأ من خُطَط المراكز ومختبرات البحث وبرامجها في جميع التخصُّصات؛ سواء أكان ذلك في أثناء ممارسة البحث العلمي، أم في أثناء العلاقة بالمقاولات وشركات الإنتاج التي تُحوِّل الابتكار العلمي إلى سيولة في سوق الإنتاج والاستهلاك، بما يتطلَّبه ذلك من توفير قَدْر من الثقة والصدق في المنتوج العلمي الذي ينبني على احترام نتائج البحث العلمي وحياديتها، وبما يُمكِّن من توفير شروط الجودة في المنتوج الـمُعَدِّ للاستهلاك. وكل هذا يستند إلى صلابة منظومة القيم التي تلتزم بها مختبرات البحث العلمي، والمؤسسات والشركات الـمُستقبِلة لنتائج البحث؛ ما جعل العديد من الجامعات تُدرِج هذه القيم في قوانين وتشريعات مُلزِمة وصارمة، لتبني عليها معايير

الجودة والتسويق؛ سواء على المستوى المحلي، أو على المستوى الدولي، وتحول دون اختراق رأس المال لمختبرات البحث العلمي، علماً بأنَّ ذلك كله يُعَدُّ مجالات وموضوعات للبحث العلمي النظري والميداني.

خامساً: قيم الحكامة في تسيير الجامعات وتدبيرها

عمل دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية على تقويم حاجة الجامعات العربية إلى نظام جيد للحكامة في التدبير والتسيير، ولهذا نبَّه لبعض التوجُّهات التي يتعيَّن الأخذ بها لترسيخ قيم النزاهة، والشفافية، وتكافؤ الفرص في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ إذ ورد فيه ما نصُّه: "إنَّ بعض المؤسسات التعليمية العربية تحتاج إلى الاستقلال الذاتي، ووضوح الأنظمة والتعليمات وعدم تضاربها، إضافةً إلى أنَّ التحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أدَّت إلى بزوغ بيئة تنافسية عالمية جديدة، وما تتطلَّب هذه البيئة التنافسية من مخرجات نُظُم التعليم في العالَم العربي، والارتقاء إلى المعايير العالمية، الذي لم يَعُدْ خياراً، بل أصبح ضرورة لا بُدَّ من تحقيقها" (دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، 2017، ص8).

والدليل بهذا التوصيف والتوجيه إنَّما يُنبِّه -بصفة غير مباشرة- لثغرات في حكامة التدبير والتسيير، تحتاج إلى تدارك؛ لذا شاركت مجموعة من الدول العربية في أنظمة إقليمية وجهوية للجودة والاعتماد، وطوَّرت أدلتها المرجعية في ضوء الخبرات التي تتوافر عليها الجامعات الحديثة، فاستطاعت أنْ تحصل على الاعتراف بجهودها في الالتزام بمعايير الجودة الـمُعتمَدة؛ ما جعلها أهلاً للاعتراف الـمُتبادَل بالشهادات، وساعد على حركية الطلبة بين الجامعات، وعزَّز مشاريع البحث العلمي. فمثلاً، شارك كلٌّ من المغرب والجزائر وتونس في نظام الجودة الأوروبي،[7] وقد ساعدها ذلك على تطوير أنظمتها في حكامة الجامعات.

[7] انظر -مثلاً- الأدلة المرجعية للجودة التي طوَّرتها كلٌّ من: الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي ENQA، ورابطة الجامعات الأوروبية EUA، والرابطة الأوروبية للمؤسسات في التعليم العالي EURASHE.

وقد ساعدت هذه الهيئات المغرب والجزائر وتونس على تطوير أنظمتها الخاصة بالتقييم والاعتماد الجامعي، وحصلت الوكالة الوطنية للتقييم والجودة في المغرب على عضوية الشبكة الأوروبية الـمُتخصِّصة في هذا المجال.

وفي هذا السياق، تحرص العديد من الجامعات على الاستناد إلى معايير الاعتماد التي تُصدِرها المنظمات الدولية الـمُتخصِّصة؛ حتّى تحظى باعتراف أكبر عدد منها، بل تُوقِّع معها اتفاقيات (بروتوكولات) تُعلِن فيها قبول عمليات التقييم الخارجي التي تقوم بها هذه المنظمات، والاستفادة من التوصيات التي تُصدِرها بخصوص تطوير مشاريعها. ويُعَدُّ قبول الجامعات التقييم الخارجي من طرف منظمات مُتخصِّصة، وذات مصداقية، دليلاً على التزامها بتنفيذ مشاريعها وَفق معايير الجودة الشاملة، والسعي الدائم إلى تطويرها، مع الالتزام بتوصياتها، لا سيَّما على مستوى التدبير والتسيير.

وبوجه عام، تحرص أدلة التقويم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على وضع مُؤشِّرات تُرسِّخ القيم الأكاديمية في الجامعات، ويتجلّى ذلك في تحليل شبكات مُؤشِّرات التقييم، وكذا التوصيات التي تُصدِرها في تقاريرها، وتُركِّز في مجال حكامة تدبير المؤسسات الجامعية وتسييرها على ضرورة وضوح اللوائح والمساطر القانونية ونشرها، في ظلِّ نظام مرن يُخفِّف من قيود البيروقراطية الإدارية في التعامل مع المرتفقين/ المنتفعين، إضافةً إلى اعتماد نظام تقييم داخلي تُشرِف عليه لجان مُتخصِّصة (علمية، وأكاديمية) تُشكَّل لهذا الغرض، ثُمَّ المشاركة في أنظمة التقييم الخارجي الوطنية والدولية، والاستفادة من نتائجها، فضلاً عن نشر تقارير دورية تتعلَّق بتقييم التدبير المالي والإداري والبيداغوجي ومشاريع الشراكة والتعاون الدولي، إلى جانب نظام فاعل للتواصل الإعلامي والمعلوماتي.

وفي هذا السياق، ينصُّ دليل الجودة والاعتماد في المغرب –مثلاً– على "ضرورة قيام المؤسسات الجامعية بمهامها، وتحقيق أهدافها في إطار من الشفافية والنزاهة. ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي أنْ تتوفَّر على ميثاق للقيم (أخلاقيات المواطنة– تكافؤ الفرص– احترام البيئة)، ويُنشَر هذا الميثاق بكل وسائل الاتصال المتاحة، والحرص على تطبيق هذا الميثاق وتقييمه بشكل منهجي. أمّا في مجال البحث العلمي فينصُّ على ضرورة توفُّر المؤسسة على ميثاق ولجنة لأخلاقيات البحث العلمي، بالإضافة إلى توفُّر المؤسسة على مساطر وآليات لمحاربة القرصنة الفكرية" (معايير الجودة، الدليل المرجعي الوطني

لتقييم وضمان جودة التعليم العالي، 2020)، مع الاهتمام بالتطوير المستمر لخبرات أُطر هيئة التدريس والإدارة، بإطلاعها على آخر المستجدات القانونية والتدبيرية والخبرات الميدانية لمؤسسات أُخرى تتوفَّر على الخبرة والتجربة.

وفي ظلِّ التطوُّرات التي عرفها التعليم العالي، فقد أصبح التوفُّر على مُدوَّنة لأخلاقيات التدبير الإلكتروني للجامعات معياراً من معايير الجودة والاعتماد؛ إذ ضمَّ دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية شبكة خاصة بأخلاقيات الخدمات الإلكترونية التي أصبحت بديلاً عن التواصل المباشر مع المرتفقين، بعد تطوُّر أنماط التعليم الأكاديمي في الجامعات؛ بظهور الجامعات الافتراضية والتعليم عن بُعْد، وتقديم الخدمات الإدارية عن بُعْد، مع ما يُرافِق هذه التطوُّرات من محاذير تتجلّى في اختراق المعلومات الشخصية والقرصنة العلمية، والعبث بالمعطيات الإلكترونية التي تُوفِّرها قواعد البيانات في الجامعات وغيرها ممّا تُسَنُّ له قوانين وأنظمة زاجرة، ويظل الجانب القيمي مُهِماً في تجاوزها، والتخفيف من آثارها إذا روعي في مشاريع الجامعات وَفق منظور مُتكامِل (دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، 2017).

ويحتاج هذا الموضوع -في نظرنا- إلى بحوث مُتخصِّصة تُعْنى بتحليل محتوى هذه الدلائل والمواثيق، وتُقارِن بينها في مختلف التجارب العالمية، وكذلك تُعْنى بتتبُّع تقارير التقييم التي تعمل المؤسسات الـمُتخصِّصة على إعدادها ونشرها، وتتبُّع مدى حضور البُعْد القيمي في ممارساتها، والـمُؤشِّرات الـمُعتمَدة في ذلك.

خاتمة:

إضافةً إلى مجموعة من الخلاصات والاستنتاجات الفرعية التي تجد مكانها في ثنايا هذه الدراسة، بحسب المحاور التي تتناولها، فقد انتهت الدراسة -على سبيل الاستشراف- إلى الخلاصات الجامعة الآتية:

1. دمج القيم في مشاريع الجامعات يُمثِّل مجالاً مُتعدِّد الأبعاد والمسارات، ويجب أنْ يستند إلى رؤية فكرية ومفاهيمية واضحة، وإجراءات شاملة ومُتكامِلة، مع الوعي الدائم والـمُتجدِّد بخصوصيات السياق العالمي المعاصر الـمُتَّسِم بالتحدِّيات والتحوُّلات الفكرية والتربوية الهائلة والـمُتسارِعة.

2. وجود حاجة مُلِحَّة إلى إنجاز دراسات وبحوث استقرائية ومقارنة، تُجْلي العلاقة بين التنظير والممارسة في مشاريع الجامعات الحديثة على مستوى منظومة القيم، وتُحدِّد الإشكالات والتحدِّيات، وتستفيد ممّا تتضمَّنه من استنتاجات وتوصيات عملية في تطوير لوائحها القانونية ومشاريعها العملية.

3. بناء مشروع الجامعة بدمج القيم قد يستند إلى خلاصات تجارب تطبيقية عملية في ممارسات قائمة، يُمكِن أنْ تكون قابلة للتعميم؛ ما يُحتِّم تعزيز مشاريع التعاون الإقليمي والجهوي والدولي بين الجامعات، لتقاسم التجارب الفضلى والممارسات الجيدة في هذا المجال.

4. يمثّل انخراط الجامعات في أنظمة التقييم والاعتماد الدولية وقبولها للتقييم الخارجي مدخلاً مهماً لتطوير خبراتها في مجال حكامة التدبير والتسيير، في مختلف المجالات الأكاديمية والبحثية وخدمة المجتمع، وينمّي لديها تقاليد راسخة في مجال القيم.

الملحق رقم (1)

1. **التربية على القيم في منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي**، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، المملكة المغربية، 2017م.

2. المحمود، أحمد. **دور الجامعات في تأصيل القيم بنفوس طلبتها من وجهة نظر طلبة كليات التربية بالجامعات الأردنية**، 2015م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، إربد.

3. البطش، محمد وليد، وعبد الرحمن، هاني. "البناء القيمي لدى طلبة الجامعة الأردنية"، **مجلّة دراسات**، عدد3، 1990، ص93-136.

4. القواسمة، أحمد حسن صالح. "دور جامعة طيبة في تعزيز منظومة القيم الجامعية لدى الطلبة"، **المجلّة الدولية التربوية الـمُتخصِّصة**، مجلد5، عدد12، 2016م.

5. عبد العال، أشرف عرندس حسين. **القيم المهنية السائدة بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية**، بحث مُقدَّم للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في التربية، تخصُّص أصول التربية، إشراف: الدكتور محمد أحمد الصادق كيلاني، والدكتور جمال علي خليل دهشان، جامعة المنوفية، 1996م.

6. الخرابشة، عمر محمد عبد الله. "درجة ممارسة طالبات كلية الأميرة عالية الجامعية بجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للقيم التربوية"، **مجلّة العلوم التربوية النفسية**، البحرين، عام 2007م، ص190-220.

الملحق رقم (2)

1. المخزومي، ناصر. **القيم المدعاة لدى طلبة جامعة الزرقاء الأهلية**، كلية العلوم التربوية، جامعة الزرقاء الأهلية، منشور في مجلَّة "دمشق"، مجلد24، عدد2، 2008م، ص359– 397.

2. التابعي، كمال. **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**، القاهرة: دار المعارف، 1985م.

3. الفريحات، تهاني محمد عبد الرحمن. **مستوى الاعتقاد لمنظومة القيم التربوية الإسلامية ودرجة ممارستها لدى طالبات الجامعات الحكومية في الأردن**، 1998م، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير في التربية، إشراف: الدكتور محمد الخوالدة.

4. العمري، أسماء عبد المنعم. "درجة ممارسة القيم لدى الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم"، **مجلَّة دراسات، العلوم التربوية**، مجلد42، عدد3، 2015م.

5. الصمدي، خالد. **دليل تنمية القدرة على تدبير الاختلاف: التأطير النظري، والتطبيقات العملية، بيروت:** مركز نماء للبحوث والدراسات، 2017م.

الملحق رقم (3)

1. أباش، أحمد. **"التشريع المدرسي وأخلاقيات المهنة"**، الموقع الإلكتروني:
https://www.atarbawi.com/2016/11/pdf.html

2. العريني، عبد اللطيف بن محسن. **مدى إسهام أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في تنمية القيم التربوية لدى طلابهم**، قسم التربية.

3. السوالمة، يوسف. "المعاني والقيم في تقديرات أعضاء هيئة التدريس للعالمات الجامعية، 2000م، **مجلّة مركز البحوث**، جامعة قطر، السنة التاسعة، (17)، ص45-77.

4. الخوالدة، محمد محمود. "التقييم الذاتي لدرجة الاعتقاد والممارسة لمنظومة القيم الأخلاقية الإسلامية لدى الطلبة في جامعة اليرموك"، **مجلّة الدراسات في العلوم التربوية**، الناشر: الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي، 2003م، مجلد30، عدد1، ص105-120.

5. شلدان، فائز كمال عبد الرحمن. **أنموذج مقترح لدور الجامعات الرسمية الأردنية في تنمية الوعي الاجتماعي لدى طلبة الجامعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة**، 2006م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان- الأردن.

الملحق رقم (4)

1. آل ناجي، محمد. **دور الجامعات في مواجهة تحديات العصر: الجريمة والإرهاب**، 1999م، الرياض: كلية الملك فهد.

2. حسين، محمد عطا. "أسباب العنف الجامعي وأشكاله من وجهة نظر عيِّنة من الطلبة الجامعيين (جامعة البترا)"، **مجلَّة جامعة الأقصى** (سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، مجلد18، عدد1، يناير 2014م.

3. أبو انعير، نذير سيحان محمد. "ظاهرة العنف الجامعي ودور الجامعات في الحد من انتشارها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية"، **مجلَّة دراسات**، العلوم التربوية، مجلد3، عدد1، 2016م.

4. المجالي، أحمد عبد السلام. "ظاهرة العنف الجامعي في ضوء تصوُّرات طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة"، **المجلَّة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، مجلد9، عدد3، 2016م.

5. الجرتيلي، سلوى محمد التابعي. "دور الجامعة في تنمية وعي طلابها بالقيم لمواجهة إشكاليات العولمة"، قسم أصول التربية، **مجلَّة كلية التربية**، جامعة بورسعيد، عدد21، 2017م.

6. العكي، هلال عبد السادة حيدر. "دور الجامعات في التعايش السلمي ونبذ العنف: دراسة سوسيوأنثروبولوجية: جامعة تكريت أنموذجاً"، جامعة بغداد، العراق، **مجلَّة سوسيولوجيا**، مجلد4، عدد2، ديسمبر 2020م.

المراجع:

اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة (2017). **دليل الجودة لمؤسسات التعليم العالي العربية، مجلس ضمان الجودة والاعتماد**، عمّان- المملكة الأردنية الهاشمية.

بوحناش، نورة (2014). **العلم وجدل القيمة في الفكر الغربي المعاصر**، (د.م): إفريقيا والشرق.

جامعة الأزهر (2018). **مجلّة "كلية علوم التربية"**، عدد179، الجزء الثاني، يوليو.

الجلاد، ماجد زكي (1435هـ). **المرشد العملي للتربية على القيم**، جدة: قمم المعرفة.

الجلاد، ماجد زكي (2013). **تعلُّم القيم وتعليمها: تصوُّر نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم**، عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3.

الخطيب، محمد عبد الفتاح (2010). "قيم الإسلام الحضارية: نحو إنسانية جديدة"، **سلسلة كتاب الأُمَّة**، عدد 139.

الخمسي، عبد اللطيف (2013). **رهانات الفلسفة وبيداغوجيا القيم الإنسانية**، الرباط: دار التوحيدي.

الديب، إبراهيم رمضان (2006). **أسس ومهارات بناء القيم التربوية وتطبيقاتها في العملية التعليمية**، (د.م): مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع.

الزهراني، صالح بن أحمد الدقلة (2013). **هندسة القيم**، (د.م): مطابع السفراء.

سلوم، طاهر عبد الكريم؛ جمل، محمد جهاد (2009). **التربية الأخلاقية: القيم، ومناهجها، وطرائق تدريسها**، العين- الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

الصمدي، خالد (2003). **إدماج القيم الإسلامية في المناهج الدراسية**، (د.م): منظمة العالَم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

الصمدي، خالد (2008). **القيم الإسلامية في المنظومة التربوية: دراسة حصرية للقيم الإسلامية وآليات تعزيزها وتقويمها**، (د.م): منظمة العالَم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو).

الصمدي، خالد (2017). **دليل تنمية القدرة على تدبير الاختلاف: التأطير النظري، والتطبيقات العملية**، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

الصمدي، خالد؛ وحللي، عبد الرحمن (2007). **أزمة التعليم الديني في العالَم الإسلامي**، دمشق: دار الفكر.

معهد بحوث السياسات العامة (2013)."**انهيار جليدي قادم: التعليم العالي والثورة الـمُقبِلة**"، ترجمة: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة: إدارة العلوم والبحث العلمي، بريطانيا: المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة.

المؤتمر القومي التاسع عشر العربي الحادي عشر، الذي عُقِدَ بتاريخ 16–17سبتمبر 2015م.وقد نُشِرت الورقة في العدد 30 من **مجلَّة "الدراسات في التعليم الجامعي"** التي يُصدِرها مركز تطوير التعليم الجامعي في جامعة عين شمس بالقاهرة.

هيولوسي (2015). **هل العلم خالٍ من القيم والفهم العلمي؟**، ترجمة: نجيب الحصادي، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي (2020). **معايير الجودة، الدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي**، (د.م): وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، يناير.

References:

Al-Dib, I. (2006). *Usus wa Mahārāt Binā' al-Qiyam al-Tarbawiyyah wa Taṭbīqātihā fī al-ʿAmaliyyah al-Taʿlīmiyyah*, Mu'assasat 'Um al-Qura.

Al-Jallad, M. (2013). *Al-Murshid al-ʿAmalī li al-Tarbiyyah ʿala al-Qiyam*, Jeddah: Qimam al-Maʿrifah.

Al-Jallad, M. (2013). *Taʿallum al-Qiyam wa Taʿlīmihā: Taṣawwur Naẓarī wa Taṭbīqī li Ṭarā'iq wa Istrātījiyyāt Tadrīs al-Qiyam* (3rd ed.). Amman: Dār al-Masīrah li al-Nashr wa al-Tawzīʿ.

Al-Khamsi, A. (2013). *Rihānāt al-Falsafah wa Bīdāghūjiyyā al-Qiyam al-Insāniyyah,* Rabat: Dār al-Tawḥīdī.

Al-Khatib, M. (2010). Qiyam al-Islām al-Ḥaḍāriyyah: Naḥwa Insāniyyah Jadīdah, *Silsilat Kitāb al-'Ummah*, 139.

Al-Mu'tamar al-Qawmī al-Tāsiʿ ʿAshar al-ʿArabī al-Ḥādī ʿAshar. (2015, September 16-17). *Majalat al-Dirāsāt fī al-Taʿlīm al-Jāmiʿī*, 30. Cairo: ʿAin Shams University (Markiz Taṭwīr al-Taʿlīm al-Jāmiʿī).

Al-Samadi, K. & Hulali, A. (2007*). Azmat al-Taʿlīm al-Dīnī fī al-ʿĀlam al-Islāmī.* Damascus: Dār al-Fikr.

Al-Samadi, K. (2003). *Idmāj al-Qiyam al-Islāmiyyah fī al-Manāhij al-Dirāsiyyah*, Munaẓẓamat al-ʿĀlam al-Islāmī li al-Tarbiyyah wa al-ʿUlūm wa al-Thaqāfah (ISESCO).

Al-Samadi, K. (2008). *Al-Qiyam al-Islāmiyyah fī al-Manẓūmah al-Tarbawiyyah: Dirāsah Ḥaṣriyyah li al-Qiyam al-Islāmiyyah wa ʾĀliyyāt Taʿzīzihā wa Taqwīmihā.* Munaẓẓamat al-ʿĀlam al-Islāmī li al-Tarbiyyah wa al-ʿUlūm wa al-Thaqāfah (ISESCO).

Al-Samadi, K. (2017). *Dalīl Tanmiyat al-Qudrah ʿala Tadbīr al-Ikhtilāf: Al-Taʾṭīr al-Naẓarī, wa al-Taṭbīqāt al-ʿAmaliyyah*, Beirut: Markiz Namāʾ li al-Buḥūth wa al-Dirāsāt.

Al-Wakālah al-Waṭaniyyah li Taqyīm wa Ḍamān Jūdat al-Taʿlīm al-ʿĀlī wa al-Baḥth al-ʿIlmī. (2020, January). *Maʿāyīr al-Jūdah, al-Dalīl al-Marjiʿī al-Waṭanī li Taqyīm wa Ḍamān Jūdat al-Taʿlīm al-ʿĀlī*. Wazārat al-Tarbiyyah al-Waṭaniyyah wa al-Takwīn al-Mihanī wa al-Taʿlīm al-ʿĀlī wa al-Baḥth al-ʿIlmī.

Al-Zahrani, S. (2013). *Handasat al-Qiyam*. Maṭābiʿ al-Sufarāʾ.

Buhnash, N. (2014). *Al-ʿIlm wa Jadal al-Qīmah fī al-Fikr al-Gharbī al-Muʿāṣir,* Ifrīqyah wa al-Sharq.

https://www.aneaq.ma/wp-content/uploads/2020/04/Referentiel_ANEAQ_Ar_2020.pdf–

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_norm/@relconf/documents/legaldocument/wcms_629341.pdf

Hyulusi. (2015). *Hal al-ʿIlm Khalī min al-Qiyam wa al-Fahm al-ʿIlmī?*, Cairo: Al-Markiz al-Qawmī li al-Tarjamah.

Itiḥād al-Jāmiʿāt al-ʿArabiyyah, al-ʾAmānah al-ʿĀmah (2017). *Dalīl al-Jūdah li Muʾassasāt al-Taʿlīm al-ʿĀlī al-ʿArabiyyah, Majlis Ḍamān al-Jūdah wa al-Iʿtimād,* Amman-Hashemite Kingdom of Jordan.

Jāmiʿat al-ʾAzhar. (2018, July). *Majalat Kuliyyat ʿUlūm al-Tarbiyyah,* 179(2).

Maʿhad Buḥūth al-Siyāsāt al-ʿĀmah. (2013). *Inhiyār Jalīdī Qādim: Al-Taʿlīm al-ʿĀlī wa al-Thawrah al-Muqbilah* (Al-Munaẓamah al-ʿArabiyyah li al-Tarbiyyah wa al-ʿUlūm wa al-Thaqāfah: Idārat al-ʿUlūm wa al-Baḥth al-ʿIlmī. Trans.), Britain: Al-Munaẓamah al-ʿArabiyyah li al-Tarbiyyah wa al-ʿUlūm.

Sallum, Ṭ. & Jamal, M. (2009). *Al-Tarbiyyah al-ʾAkhlāqiyyah: Al-Qiyam, wa Manāhijuhā, wa Ṭarāʾiq Tadrīsuhā*, Al-Ain-UAE: Dār al-Kitāb al-Jāmiʿī.

Values in University Projects: A Vision to Regulate Theory and Practice Issues

Khaled Al Samadi

Abstract

This study presents preliminary observations and findings about the status of values in university projects. It provides ideas that aim to help in the construction of a comprehensive vision for integrating values into university projects and to raise awareness of their importance for the improvement of teaching and research (with the hope that this will provide researchers and scholars the opportunity to further investigate components of this vision). The study proposes rules and principles that should help develop this organizing vision and make the issue of values an essential element of university projects in a harmonious, rationalized manner: whether relating to their visions, missions, or goals; and whether in the field of teaching or research, or at the level of governance, management, and administration. In addition, the study presents educational and legal options conducive to the practical application of this project.

Keywords: Governing academic values, university projects, quality and accreditation standards in universities, networks of evaluation indicators, internal evaluation, external evaluation